ملخص بحث: تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 1986

الطالب: عماريش هيثم، الفوج: 01

المبحث الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986 الأسباب والتبعات على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986.

تدهورت أسعار البترول عام 1986 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبار من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 95.14 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لأسباب سياسية

أولا: استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973

1- إنشاء الوكالة الدولية للطاقة : سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف:

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول.
- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار.
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد.
- وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ.
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول.
- تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الإمداد.
- التعاون مع شركات البترول العالمية لتحقيق هذه الأهداف

2- برامج ترشيد استهلاك الطاقة: وضعت الدول الصناعية ونفذت برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة حيث انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE من 3.40 مليون برميل يوميا سنة 1979 إلى 3.32 مليون برميل يوميا سنة 1983 ثم إلى 2.27 مليون برميل يوميا سنة 1985 31ويفسر هذا الهبوط بتقليص الزخم الطاقوي للنشاط الاقتصادي أي تقليص كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة 1 واحدة من الناتج المحلي الإجمالي فكانت هذه الكمية أواخر سنة 1983 أدنى بأكثر من 15 %عنها سنة 1973 ،لكن وقع هذا التخفيض كان أشد وطأة على البترول الذي تدهور بأكثر من 30 %ونجم عن سياسة تطوير بدائله أن هبطت حصته من استهلاك الطاقة الإجمالي من 4.56 %سنة 1973 إلى 40 %سنة 1985 بينما ازدادت حصة الفحم إلى 8.21 %سنة 1984 وحصة الغاز بلغت في نفس السنة 2.24%.

3-تكوين مخزون استراتيجي ضخم: اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول وطرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية وبلغت مستوياته حدا يفوق استهلاكها خلال فترة 1979-1980 فمثلا في نهاية عامي 1978-1979 بلغ المخزون البترولي 2479 و2740 مليون برميل على التوالي وبمقارنتها بإحصائيات عام 1974 نجد أن حجمه ارتفع بمقدار 49 %و71 %على التوالي، بالمقابل انخفض استهلاك الدول الصناعية في السنوات 1978-1974بمقدار 5.5 %وفي السنوات 1978-1981 بمتوسط قدره 5.4 %و منذ نهاية سنة 1981 وبداية 1982 استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل سلاح المخزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام 1982تم طرح في السوق ما بين 8.1 و7.2 مليون برميل يوميا كما بلغت معدلات الطرح 7.1 مليون برميل يوميا خلال الفصل الأول من عام 1983

وهو ما دعي OPEC إلى إجراء خفض الأسعار بمقدار 5 دولار في مارس 1983 ليهبط سعر البرميل من 34 إلى 29 دولار, استمرت الدول الصناعية في انتهاج هذه السياسة حتى بلغ إجمالي الكميات التي تطرحها من المخزون 4 مليون برميل مما دفع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من 10 دولار للبرميل سنة 1986 وفي جانفي 1987 ارتفعت معدلات المخزون إلى 440 مليون طن مقابل 426 مليون في جانفي 1986

4- **نمو الإنتاج خارج OPEC:** ما زاد من تعقيد أوضاع سوق النفط دخول منتجون جدد خارج OPEC نتيجة نشاط الدول الصناعية في إطار الاستثمار المكثف في الاستكشاف والتنقيب عن البترول في مناطق جديدة، في أربع مناطق هي الاتحاد السوفياتي, الصين, بحر الشمال, المكسيك

ثانيا: تحولات السوق البترولية العالمية

1- **عدم التوازن بين العرض والطلب:** كانت عمليات إنتاج البترول غير منفصلة عن العمليات اللاحقة فهي متكاملة في ظل هيكل الصناعة البترولية، التي تميزت بالتكامل الرأسي للشركات السبع الكبرى، التي استطاعت أن تحقق التوازن بين العرض و الطلب داخل شبكاتها،

2- **دمج سوق الولايات المتحدة الأمريكية :**كانت سوق الولايات المتحدة الأمريكية منفصلة عن السوق البترولية العالمية حتى الستينات حيث تحميها حصص الاستيراد وتنظيم الأسعار، وعندما اندمج اقتصادها في السوق العالمية ارتفعت عنه الحماية، وبالتالي تغير الوضع فأصبحت تقلبات الأسعار البترولية العالمية تثير ردود فعل في جانبي العرض والطلب في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، كما أن التغيرات التي تصيب العرض في السوق الأمريكية تنعكس على السوق البترولية العالمية من جهة أخر ى.

ثالثا: المنافسة (الأسعار) داخل منظمةOPEC

1- **الخلافات السياسية والإيديولوجية داخل المنظمة:** أدت الخلافات داخل منظمة OPEC إلى عدم التنسيق بين الدول الأعضاء حيث أن لكل دولة ظروفها ومصالحها ففي داخل OPEC يوجد انقسامات سياسية ودينية عميقة تؤثر على مجرى اتخاذ القرارات بحيث تعمل أحيانا بعض الدول ضد الأخرى وذلك كان سببا في إنهاء معظم مؤتمرات OPEC خلال الثمانينات دون اتخاذ قرار موحد، مثال ذلك إصرار الحكومة الإيرانية عام 1982 على تجاوز معدلات إنتاجها بأكثر من الحصة المقررة لها مما تسبب في زيادة حجم الفائض في السوق البترولية ويرجع موقف إيران هذا إلى دافعين أحدهما اقتصادي وهو الحصول على عائد يمكنها من تمويل نفقات الحرب ضد العراق والثاني سياسي ويتمثل في رغبتها في تقليص سيطرة السعودية داخل OPEC،تباين الاتجاهات السياسية، الأيديولوجية, و ضعافها بالإضافة إلى تراجع الظروف والمشاكل الاقتصادية أدى إلى تمزيق وحدة المنظمة وا سيطرتها على السوق البترولية.

2- **عدم التزام الدول الأعضاء بالحصص والأسعار الرسمية:**

أ- **حصص الإنتاج:** في عام 1982 تجاوزت إيران الحصة المقررة لها و هي 2.1 مليون برميل يوميا فأنتجت 8.1 مليون برميل يوميا, في العام الموالي أنتجت 5.2 مليون برميل بينما كانت حصتها المقررة 4.2 مليون برميل كما تجاوزت فنزويلا حصتها البالغة 5.1 مليون برميل فأنتجت 2 مليون برميل

3- **السعودية ولعبة المنتج المتأرجح:** منذ الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1983 لعبت الرياض دور المنتج المتأرجح فمن أجل ن لا تنهار أسعار الخام اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى إنتاجها للتعويض عن الزيادة الحاصلة في إنتاج الآخرين لكن التجاوزات التي حصلت بالنسبة لسعر البترول وحصص الإنتاج أغاضت المملكة التي حذرت في بداية جويلية 1985 من أنها قد تتخلى عن دورها كمنتج مر ن في منظمة OPEC وعليه أعلنت في أول الأمر خطتها الرامية إلى بيع مليون برميل إضافي يوميا عن طريق قيامها

بإجراء تخفيض في سعرها بقدر3 دولارات للبرميل، وفي بداية أكتوبر 1985 أعلن العاهل السعودي عن استمرار المملكة السعودية بإنتاج المزيد من البترول حتى بلوغ حصتها الكاملة

المطلب الثاني: تبعات أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري

تمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

أولا: الاختلالات الهيكلية

-انهيار النظام الاشتراكي والاستراتيجيات الصناعية.

-ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي.

- ضعف الزراعة، حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87 %من إجمالي الواردات.

ثانيا الاختلالات الاقتصادية/المالية: تمثلت في:

-العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات، أمام انخفاض الإيرادات الضريبية، وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية

-العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989 ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين من 440.18 مليار دولار في 1985 إلى 940.24 مليار دولار في 1989

-تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 7.12 %من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.

-زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج، وارتفاع الاستهلاك

أثار انهيار أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية والمالية:

1-**عجز في الميزانية العامة:** وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

2- **عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** عرف ميزان المدفوعات تدهورا مستمرا في النصف الثاني من الثمانينات، وهذا راجع إلى سببين:

- السبب الأول: يتعلق بالميزان التجاري، حيث عرفت الجزائر منذ عام 1986 تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر البرميل للبترول حوالي 10 دولار أمريكي مما نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45 %من إيرادات الصادرات، وبالمقابل عرف سعر الواردات استقرارا وارتفع حجم الواردات إلى غاية عام 1990 بسبب تزايد التبعية الغذائية.

-السبب الثاني: راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية للبلاد .استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 76,0 مليار دج، بنسبة عجز بلغت 4,11 %مقارنة بسنة 1985.

3-**تراجع في حجم الاستثمار:** انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني1980-1984 بدأً ً في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما أدى حجم الاستثمارات يتقلص تدريجيا، وخاصة إلى ٍ ركود في القطاع المنتج،

فحجم الاستثمارات العمومية الموجهة إليه انخفضت نسبتها من 3,15 %سنة 1985إلى 8,13 %سنة 1986 ،وهي السنة التي حدثت فيها أزمة أسعار النفط ووصلت إلى 7,11 %سنة 1987.

4-ارتفاع المديونية الخارجية: لجات الجزائر إلى الاستدانة بغية تنفيذ السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنة 1970 والقائمة على الصناعات المصنعة، من خلال استيراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الأجنبية، والمواد الأولية مراهنة في ذلك على عوائدها النفطية. ونتيجة لانهيار أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات بالشكل المفاجئ والسريع والذي أدى إلى انخفاض العائدات المتأتية من تصدير النفط، بالإضافة عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة هذه القروض، وجدت الجزائر نفسها مجبرة من جديد للجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستهلاك والاستثمار في بعض المشاريع. وكانت القروض في أغلبها تجارية قصيرة الأجل وبشروط غير ملائمة تماما، مما رفع من حجم المديونية الخارجية إلى مستويات لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتحملها بانتقالها من مستوى 9.15 مليار دولار سنة 1984 إلى 5.29 مليار دولار سنة 1994.

6-زيادة في مستويات التضخم: لقد عرفت مستويات التضخم كبيرا بمجرد حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986 ،فبعدما كانً ارتفاعا يقدر معدل التضخم بـ 2,8 %سنة 1984 قفز إلى 9.15 %سنة 1989 و8,31 %سنة 1992 ،ويرجع هذا إلى ما عرفه النصف الثاني من سنوات الثمانينات ، أين كان هناك ارتفاع كبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتزامن هذا الارتفاع مع ما عرفه الجهاز الإنتاجي منٍ عجز في تلبية هذا الطلب